S/2000/683

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2000
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ الذي مدد بموجبه مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وطلب إليّ تقديم تقييم للحالة قبل نهاية تلك الولاية. وقد كان موقف مجلس الأمن نابعا من أمله في أن يقدم الطرفان، المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ونهر الذهب (جبهة بوليساريو)، إلى مبعوثي الخاص، جيمس بيكر الثالث، مقترحات ملموسة ومحددة يمكن الاتفاق عليها بغية حل المشاكل المتعددة المتصلة بتنفيذ خطة التسوية واستكشاف جميع السبل والوسائل للتوصل إلى حل مبكر ودائم معترف به لمشكلة الصحراء الغربية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريري السابق إلى المجلس، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/461).

ثانيا - التطورات المستجدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - الاجتماع الثاني الذي عقده الطرفان تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام (لندن، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

٢ - عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠)، وجهت الدعوة إلى الطرفين للاجتماع في لندن، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تحت رعاية ممثلي الشخصي. ونصت رسالة الدعوة على أن المناقشات ستجري بنفس الشروط التي نظمت الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو، أي أن المحادثات تكون خاصة ومباشرة وأنه لن يعتبر أنه قد اتفق نهائيا على أي مسألة إلى أن يتفق على جميع المسائل المعلقة. ووجهت الدعوة إلى البلدين المجاورين الجزائر وموريتانيا، لحضور اجتماع لندن بصفة مراقب. وجرى تبادل صريح وكامل لوجهات النظر خلال المناقشات، وقد طلب ممثلي الشخصي من كل طرف أن يقدم اقتراحاته.

120700 120700 00-52565 (A)

٣ - وحددت جبهة بوليساريو الصعوبات في مجالين اثنين، وهما: إجراء عملية تقديم الطعون وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. فبالنسبة لعملية تقديم الطعون، أكدت جبهة بوليساريو من جديد استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لحل جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة التسوية، والنظر في أي مقترحات تقدمها الأمم المتحدة بهدف البدء في عملية تقديم الطعون. وفيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، أكدت جبهة بوليساريو من جديد التزامها بمواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الاضطلاع بمهمتها طبقا للممارسات والمبادئ المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

٤ - وأكدت جبهة بوليساريو من جديد التزامها بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اقترحتها المفوضية وتمسكها بخطة التسوية وباتفاقات هيوستون. وأكدت الجبهة أيضا من جديد وعدها بأن تحترم نتائج الاستفتاء بشأن تقرير المصير، وأعربت عن أملها في أن ينسج المغرب على منوالها. وشدد وفد جبهة بوليساريو على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام نتائج الاستفتاء. غير أن الجبهة لم تقدم أي مقترحات محددة قد يتفق عليها الطرفان لحل المشاكل المتعددة التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية.

٥ - وحدد المغرب أربعة مجالات تعوق، في نظره، تنفيذ خطة التسوية، وهي إجراء عملية تقديم الطعون، وعكس النتائج التي توصلت إليها لجنة تحديد الهوية فيما يتعلق بقرابة ٠٠٠ ٧ من مقدمي الطعون الذين يرى المغرب ضرورة إدراجهم من جديد في قائمة الناخبين، وإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم، ومسألة الصحراويين الذين بلغوا سن التصويت بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ولكنهم لم يدرجوا في عملية تحديد الهوية. ويرى المغرب أنه ينبغي تحديد هوية هؤلاء الأفراد أو السماح لهم على الأقل بتقديم طعون بغية تمكين جميع الصحراويين من المشاركة في الاستفتاء. وأضاف المغرب أنه لن يشارك في أي استفتاء لا يُسمح فيه بالتصويت لكل الصحراويين الذين يحق لهم التصويت، ويرى المغرب أن حق تقرير المصير يعني تمتع جميع الصحراويين بهذا الحق.

٦ - وفيما يتعلق بعملية تقديم الطعون، حدد المغرب دواعي انشغاله في مجالين، هما مسألة مقبولية الطعون التي يرى المغرب ضرورة قصرها على إجراء استعراض إجرائي للطعون المقدمة إلى دائرة الطعون، والمسألة المتعلقة بضرورة أن تتطابق شهادتا اثنين من قادة (شيوخ) القبائل، وهو أمر يعتبره المغرب غير مقبول لأنه سيلحق الضرر بمقدمي الطعون كما كان الشأن أثناء عملية تحديد الهوية. وقد ذكر المغرب أنه لن يقبل قيام شهود جدد بتقديم شهاداتهم أمام الشيوخ المنتمين إلى الجبهة أثناء عملية تقديم الطعون.

٧ - وفيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، رأى المغرب أن على مفوضية شؤون اللاجئين أن تتحقق من رغبة جميع اللاجئين، وأن عملية إعادتهم لا يمكن، لأسباب أمنية واقتصادية وسياسية، أن تتم في المنطقة الواقعة شرق الحزام الأمني. كما أكد المغرب من جديد استعداده للتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة وأعرب عن شعوره بأن إعادة اللاجئين إلى ديارهم قد تتم قبل نهاية عام ٢٠٠٠. ووعد المغرب بأن يؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لرفع المظالم التي ارتكبت، في رأيه، في حق الآلاف من الصحراويين الأصليين وأعلن أنه سيظل شريكا حقيقيا للأمم المتحدة في بحثها عن حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية. غير أن المغرب لم يقدم أي مقترحات محددة قد يتفق عليها الطرفان لحل المشاكل المتعددة التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية.

٨ - وبالإضافة إلى المجالات المتسمة بالصعوبة، التي سلط عليها الطرفان الضوء، أشار مبعوثي الشخصي إلى أنه لا تزال هناك، في رأيه، مسائل أخرى لم تسو بعد، وهي تتمثل في إنفاذ نتائج الاستفتاء وإطلاق سراح أسرى الحرب المعتقلين السياسيين الصحراويين، والمشاكل المحتملة المتصلة بإنفاذ مدونة قواعد السلوك الواجب اتباعها أثناء الحملة التي تسبق الاستفتاء. وأعرب مبعوثي الشخصي أيضا عن انشغاله لعدم قيام الطرفين حتى الآن بالتفاوض بشأن المشاكل المطروحة إذ لا يزال هناك قدر كبير من المشاعر العدائية بينهما. ويقول ممثلي الشخصي إن أيا من الطرفين لم يبد أي استعداد للتخلي عن عقلية "عدم التنازل قيد أنملة" أو يبدو مستعدا لبحث أي حلول سياسية ممكنة يحصل فيها كل طرف على بعض ما يبتغيه وليس كله، ويسمح للطرف الآخر بفعل الشيء نفسه. وبعد أن سأل مبعوثي الشخصي كلا الطرفين عما إن كان لديهما أي مقترحات ملموسة لتجاوز خلافاتهما و لم يتلق منهما أي اقتراح، أعلن أنه يرى في ضوء ما ورد أعلاه، أن الاجتماع لم يسو أي مشكل، بل عاد بالأمور إلى الوراء حيث أنه عمَّق الخلافات القائمة بين الطرفين.

٩ - ثم دعا مبعوثي الخاص الطرفين إلى الامتناع عن اللجوء ثانية إلى العنف باعتباره بديلا غير مقبول حتى وإن لم يكن ثمة فيما يبدو أي حل سياسي وشيك للمشاكل. ودعا الطرفين إلى الاجتماع من جديد بغية التوصل إلى حل سياسي مشيرا إلى أن ثمة عدة خيارات لإيجاد هذا الحل، إذ يمكن التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق يتم بموجبه إدماج الصحراء الغربية على نحو كامل في المغرب، أو اتفاق بمنحها الاستقلال الكامل، وإن كان يرى أن أيا من الخيارين غير وارد. ومن جهة أخرى، قد يأتي اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بحل وسط. وقد يتخذ أي حل سياسي آخر شكل اتفاق يساعد على إنجاح تنفيذ خطة التسوية. وأكد من جديد للطرفين، أنه في حالة اتفاقهما على بحث حل سياسي آخر غير

خطة التسوية، فلن ينال هذا من موقفيهما النهائيين باعتبار أن قواعد المشاورات تنص على أنه لن يعتبر أنه قد اتفق نهائيا على أي مسألة إلى أن يتفق على المسائل كافة.

١٠ - وختم ممثلي الشخصي الاجتماع بأن طلب إلى الطرفين المشاركة في اجتماعات تعقد في جنيف على مستوى الخبراء، لمعالجة المسائل المتعلقة بعملية تقديم الطعون وأسرى الحرب واللاجئين. وفي هذا الصدد، سيقوم ممثلي الخاص، وليم إيغلتون، وجون ر. بولتون، نائب مبعوثي الشخصي، بزيارة جنيف في وقت لاحق من هذا الشهر للاجتماع مع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين وممثلي الطرفين.

١١ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن شكري مرة أخرى لاستضافتها لهذه المحادثات الهامة.

باء - تطورات أخرى

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص ورئيس لجنة تحديد الهوية اتصالات مع الطرفين في الرباط وتندوف لضمان متابعة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠). وكجزء من مشاوراته الدورية، اجتمع ممثلي الخاص في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه مع الطيب الفاسي الفهري، كاتب الدولة للشؤون الخارجية في المغرب، ومع أحمد السنوسي الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، اجتمع مع أحمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة بوليساريو ومع محمد خداد منسق الجبهة مع البعثة.

١٣ - وفي طريقي إلى الشرق الأوسط، قمت بزيارة قصيرة للمملكة المغربية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حيث التقيت بالملك محمد السادس وبالأمير مولاي رشيد.

جيم - عملية تقديم الطعون

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس لجنة تحديد الهوية مشاوراته مع منسق الحكومة المغربية ومنسق جبهة بوليساريو بشأن تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

١٥ - وأوشكت لجنة تحديد الهوية على إكمال عملها بشأن تجهيز البيانات وتحليل الملفات التي وردت خلال الجولة الأولى من تقديم الطعون. وأجري حصر شامل لجميع ملفات تحديد الهوية والطعون، مما سيمكن من حفظ جميع النماذج والوثائق الواردة في الملفات على الحاسوب، فضلا عن أنه سيتيح إمكانية الاتصال بيسر وبشكل مباشر بجميع أقسام دائرة الاستئناف. وأتمت اللجنة أيضا برنامجا شاملا للبحوث الأسرية بغية التحقق من ادعاءات مقدمي الطعون بشأن وجود أفراد الأسرة الأقربين على قوائم المصوتين المؤقتة.

١٦ - وفي أعقاب اجتماع عقده أعضاء لجنة تحديد الهوية في أغادير في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، وضعت اللمسات النهائية على دليل تدريبي لضمان اتساق طرق العمل المتبعة في تطبيق الأحكام المتعلقة بإجراءات تقديم الطعون والتوجيهات التنفيذية، وكذلك لملف تدريبي يتضمن جميع الوثائق والمبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة باستخدام البرامجيات الخاصة بتجهيز بيانات المقبولية. وبدأ في العيون في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ برنامج تدريبي لمدة أسبوع لجميع موظفي اللجنة سيكتمل في الشهر المقبل.

١٧ - وأعد برنامج عمل مؤقت عن الاستعراض التقني للمقبولية، وقدم بصفة غير رسمية إلى الطرفين. وفي الوقت نفسه، تواصل اللجنة، بعد نشر الجزء الثاني من قوائم المصوتين المؤقتة، عملها في تجهيز وتحليل بيانات ملفات الطعون البالغ عددها ٨٨٩ ٥٤ ملفا.

١٨ - وأود أن أسجل تقديري للتعاون الوثيق الذي أبداه الوفد المراقب التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية برئاسة السفير يلما تاديسي (إثيوبيا) إزاء البعثة، لدعم تنفيذ خطة التسوية. وتقدم منظمة الوحدة الأفريقية خدمة قيِّمة فيما يتصل بإحاطة كبار الزوار والوفود الزائرة علما بما وصل إليه تنفيذ الخطة.

دال - الجوانب العسكرية

١٩ - في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة القوام المأذون به البالغ ٢٣٠ فردا عسكريا (انظر المرفق). وواصل العنصر العسكري بقيادة الجنرال كلود بوز (بلجيكا) رصد وقف إطلاق النار بين القوات الملكية المغربية والقوات العسكرية التابعة لجبهة بوليساريو الذي بدأ سريانه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة هادئة. ورغم الزيادة الملحوظة في الأنشطة التدريبية العسكرية لجبهة بوليساريو، ليس ثمة ما يشير إلى أن أي من الجانبين يعتزم استئناف الأعمال القتالية في المستقبل القريب.

٢٠ - واستمر إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البعثة والطرفين بشأن وضع العلامات على الألغام والأجهزة غير المفجرة وإزالتها، وتبادل المعلومات ذات الصلة. وخلال الفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، جرى وضع علامات على ٢٧٨ لغما وجهازا غير مفجر وتدمير ١٢٤ منها على الجانب المغربي، بينما جرى وضع علامات على ٤٨٨ لغما وجهازا غير مفجر وتدمير ١٧٧ منها على جانب جبهة بوليساريو.

هاء - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

٢١ - يبلغ قوام العنصر الخاص بالشرطة المدنية للبعثة في الوقت الراهن ٤٦ من رجال الشرطة المدنية، بعد أن كان العدد ٨٠ فردا في أيار/مايو، يقودهم المفتش العام

أوم بركاش راتور (الهند). ويواصل أفراد الشرطة المدنية للبعثة حماية الملفات والمواد الحساسة في مراكز لجنة تحديد الهوية في العيون وتندوف.

واو الأعمال التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاور وتعاون وثيقين مع البعثة، أعمالها التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى بلادهم، على النحو المنصوص عليه في خطة التسوية. ورغم أن المشاورات استمرت بين المفوضية والطرفين، لوحظ أنه لا يمكن الشروع في أنشطة معينة، من قبيل تدابير بناء الثقة عبر الحدود، إلا بعد أن يتفق الطرفان واللاجئون على الطرائق الواجب اتباعها لتنفيذ التدابير.

٢٣ - وواصلت المفوضية أنشطتها المتعلقة بالتسجيل الأولي للاجئين وتقييم احتياجاتهم في مخيمات تندوف، مستعينة في ذلك بالقوائم المؤقتة للمصوتين التي أعدتها البعثة. وتشارك المفوضية حاليا في التجهيز الالكتروني للبيانات المتعلقة بجميع اللاجئين الذين سبق تسجيلهم، وستكمل بعد ذلك التسجيل الأولي للاجئين الذين كانوا خارج المخيمات إبان مرحلة التسجيل الأولي. وتعتزم المفوضية كجزء لا يتجزأ من مسؤولياتها، إجراء تعداد للسكان في المخيمات للتحقق من عدد اللاجئين الذين لم يدرجوا في قوائم المصوتين المؤقتة للبعثة. وأثناء عملية التسجيل الأولي والاتصالات الأخرى مع اللاجئين، واصلت الأغلبية العظمى منهم الإعراب عن رغبتها في أن تقتصر عودتها على الإقليم الواقع شرق الحزام الأمني. وإلى حين العودة الطوعية للاجئين الصحراويين إلى ديارهم، تواصل المفوضية تنفيذ برنامجها للرعاية وتقديم المساعدة في المخيمات في تندوف.

٢٤ - وقام عبد الرحمن اليوسفي الوزير الأول في المغرب، بزيارة المفوضية في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وعقد اجتماع بحاملة مع المفوضة السامية. ونوقشت المسائل العامة المتصلة بولاية المفوضية، ومن بينها دور المفوضية في سياق خطة التسوية وبرنامجها لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الصحراويين.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٨/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغ ٤٩,٣ مليون دولار، أي ما يوازي معدلا شهريا قدره ٤,١ مليون دولار، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولذلك

ستكون تكلفة الإنفاق على البعثة، إذا وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٣١ أدناه، في حدود المعدل الشهري الذي أقرته الجمعية العامة.

٢٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة مبلغ ٧٣,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٩٧٠,٥ مليون دولار.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٢٧ - رغم الجهود التي بذلها مبعوثي الخاص، لم يُحرَز أي تقدم خلال الاجتماع المعقود بين الطرفين في لندن في ٢٨ حزيران/يونيه، في حل أي من المشاكل المتعددة التي تعوق تنفيذ خطة التسوية. والواقع أن مبعوثي الخاص وجّه انتباهي، على غرار ما قام به تجاه الطرفين في نهاية المشاورات، إلى أن الاجتماع لم يسوّ أي مُشكل، بل إن الأمور تفهقرت.

٢٨ - وبعد أن عرض كلا الطرفين موقفيهما المعروفين سلفا، لم يبد أي منهما استعداده لتقديم أية مقترحات ملموسة لتجاوز الخلافات القائمة بينهما. وأصرّا كلاهما على نهج "عدم التنازل قيد أنملة"، و لم يبديا أي استعداد لمناقشة حل يحصل بموجبه كل طرف على بعض ما يبتغيه وليس كله. كما لم يبديا الاستعداد لتجاوز مشاعرهما العدائية إزاء بعضهما البعض والشروع في التفاوض بشأن حل سياسي للصراع على الصحراء الغربية.

٢٩ - ويمكن للحل السياسي، كما بيّن مبعوثي الخاص للطرفين، أن يتخذ أشكالا عدة، غير أن أهم ما في الأمر عدم اللجوء إلى الخيار العسكري. إذ يمكن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض يتم بموجبه إدماج الصحراء الغربية على نحو كامل في المغرب، أو اتفاق تفاوضي يمنحها الاستقلال الكامل؛ أو اتفاق تفاوضي يأتي بحل وسط؛ أو اتفاق تفاوضي يسمح بتنفيذ خطة التسوية بنجاح. وتجدر الإشارة، رغم ذلك، أن موقف الطرفين فيما يتعلق بتأويل بعض الأحكام الرئيسية لخطة التسوية، والمشاكل التي تعترض تنفيذها على مدى السنوات التسع الماضية، لا تبعث على التفاؤل بإمكانية إيجاد مثل هذه الحلول. وواضح أن التوصل إلى حل سياسي أفضل بكثير من الخيار العملية الذي قد يؤدي إلى استئناف القتال، وهو أمر يجب تجنّبه بأي ثمن.

٣٠ - وأود، إذ أختتم هذا التقييم القاتم نوعا ما للحالة الراهنة، أن أقترح قيام مجلس الأمن بدراسة المشكلة المتعلقة بكفالة احترام الطرفين لنتائج الاستفتاء في حالة إجرائه. وفي هذا الصدد، أود الإشارة، وفقا لما وجّه مبعوثي الخاص انتباه الطرفين إليه في اجتماع لندن الأخير، وحسبما جاء في الفقرة ٣٦ من تقريري المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠

(S/2000/131)، من أن خطة التسوية لا تتوخى إنشاء أية آلية للإنفاذ بما يتطلب استخدام الوسائل العسكرية لإنفاذ الخطة، وليس من المرجح اقتراح أية آلية من هذا النوع.

٣١ - ورغم عدم إحراز أي تقدم في اجتماع لندن، آمل أن يتحقق بعض التقدم خلال الاجتماعات القادمة التي ستعقد على مستوى الخبراء في جنيف بشأن المسائل المتعلقة بتقديم الطعون، وأسرى الحرب واللاجئين. ومن المقرر، في أعقاب تلك المشاورات، أن يجتمع مبعوثي الخاص ثانية بالطرفين، بحضور البلدين المراقبين، بغية السعي مجددا لتسوية المشاكل المتعددة المتصلة بتنفيذ خطة التسوية ومحاولة التوصل إلى اتفاق بشأن أي حل سياسي آخر لصراعهما على الصحراء الغربية. وفي غضون ذلك أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات حتى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠

	المراقبون العسكريون	القوات	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥			٢٥
الأرجنتين	١			١
أوروغواي	١٥			١٥
آيرلندا	٦			٦
إيطاليا	٥			٥
باكستان	٦			٦
البرتغال	٥		٣	٨
بلجيكا	١*			صفر
بنغلاديش	٦			٦
بولندا	٤			٤
جمهورية كوريا		٢٠		٢٠
السلفادور	٢			٢
السنغال			٦	٦
السويد			١	١
الصين	١٦			١٦
غانا	٦	٧	٩	٢٢
غينيا	٣			٣
فرنسا	٢٣			٢٣
كينيا	٨			٨
ماليزيا	١٣			١٣
مصر	١٨			١٨
النرويج			٢	٢
النمسا	٤			٤
نيجيريا	٥		١٠	١٥

	المراقبـــون العسكريون	القوات	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع
الهند			١٠	١٠
هندوراس	١٢			١٢
هنغاريا	٣		٣	٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥			١٥
اليونان	١			١
المجموع	٢٠٢	٢٧	٤٤**	٢٧٢

* قائد القوة.

** يبلغ القوام المأذون به ٨١ فردا، ومن المنتظر القيام بالنشر الكامل للقوات بحلول بداية آب/أغسطس.

Map No. 3691 Rev. 29 UNITED NATIONS
July 2000

Department of Public Information
Cartographic Section